ISSN: 3006-7812 (Print)

Al-Rafidain Journal of Political Science

ISSN: 3006-7820 (Online)

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

*Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:*

**Asst.Prof.Dr. Amin Faraj Sharif**
*Salahaddin University, College of Political Science, Iraq*
**Rahwan Barwar Kabeer**
*University of Duhok, College of political Science, Iraq*

*Corresponding author E-mail*:

rahwanbarwar97@gmail.com

DOI: 10.33899/rjps.v1i2.27309

*Keywords*:

Social Values,
Public policy,
Iraq

**ARTICLE INFO**

*Article history:*

*Received:*

**August 8, 2025**

*Accepted:*

**October 29, 2025**

*Available online:*

**December 1, 2025**

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq



# The Impact of Social Values on Public Policy in Iraq 2005-2025

ABSTRACT:

This study examines the impact of social values on public policy in Iraq from 2005 to 2025. It is based on the premise that social values guide public policy by shaping the orientations of individuals and institutions, while also imposing social constraints on decision-makers. The study employs a descriptive and analytical approach to identify the prevailing values in Iraqi society and analyze their influence on the decision-making process. Drawing on David Easton's systems approach, the research explores the interactive relationship between social values, which act as inputs to the political system, and public policies, which serve as its outputs. The study is significant because of the limited research that has addressed this topic in depth, making it a valuable contribution to the academic literature. The findings indicate that social values in Iraq not only regulate individual behavior but also determine policy priorities and their societal legitimacy. These values are institutionalized within the political system through legislation. The study further highlights a conflict between traditional and modern values and shows that decision-makers are often predominantly influenced by social values rather than political orientations, particularly under the effect of religious, tribal, and nationalist values.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

# أثر القيم الاجتماعية على السياسات العامة في العراق ٢٠٠٥-٢٠٢٥

أ.م.د.أمين فرج شريف
جامعة صلاح الدين/ كلية العلوم السياسية/ العراق
amin.sharif@su.edu.krd

رهوان بروار كبير
جامعة دهوك/ كلية العلوم السياسية/ العراق
rahwanbarwar97@gmail.com

**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث أثر القيم الاجتماعية على السياسات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، منطلقاً من فرضية مفادها أن القيم الاجتماعية تسهم في توجيه السياسات العامة عبر تشكيلها لتوجهات الأفراد والمؤسسات، وفرضها قيوداً اجتماعية على صانع القرار. وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف القيم السائدة في المجتمع العراقي وتحليل انعكاسها على عملية صنع القرار. كما يستند البحث في إطاره النظري إلى مدخل النظم لديفيد إيستون لفهم العلاقة التفاعلية بين القيم كمدخلات اجتماعية والسياسات العامة كمخرجات للنظام السياسي. وتكمن أهمية الدراسة في ندرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع بشكل معمق، ما يجعلها مساهمة نوعية في الأدبيات العلمية. وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن القيم الاجتماعية في العراق لا تقتصر على تنظيم سلوك الأفراد، بل تسهم أيضاً في تحديد أولويات السياسات وشرعيتها المجتمعية. كما يتم إعادة إنتاج هذه القيم من خلال النظام السياسي عبر التشريعات. وأظهرت الدراسة وجود صراع قيمي بين القيم التقليدية والحديثة، وأن صناع القرار غالباً ما يتأثرون بالقيم الاجتماعية أكثر من التوجهات السياسية، لاسيما تحت تأثير القيم الدينية والعشائرية والقومية.

**الكلمات المفتاحية:** القيم الاجتماعية، السياسات العامة، العراق.

## المقدمة

إن السياسات العامة لا تصنع في فراغ، بل تصاغ ضمن بيئة اجتماعية نشطة، تؤثر فيها مجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة، وتعد القيم الاجتماعية من أبرزها، إذ تحظى بأهمية متزايدة في تحليل السياسات العامة، بوصفها محدداً أساسياً لقبول أو رفض القرارات التي تتخذها الدولة، ومحركاً للسلوك الفردي والجمعي، ولها دور مباشر في تشكيل الأطر العامة التي تبني عليها توجهات السياسات في المجتمعات. وفي الحالة العراقية التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية بعد عام ٢٠٠٥، وسط تباين في القيم الاجتماعية بين مكونات المجتمع، هذه القيم بما تحمله من مضامين تقليدية وحديثة، تسهم في صياغة توجهات صانعي القرار، وتؤثر على مضمون السياسات العامة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور المؤثر الذي تؤديه القيم الاجتماعية في توجيه السياسات العامة في العراق، وهو موضوع غالباً ما يهمل في الدراسات السياسية العراقية. كما أن أهمية البحث تزداد نظراً لندرة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل معمق، ما يجعل هذا البحث إضافة نوعية تسد فجوة معرفية في الأدبيات العلمية المتعلقة في هذا المجال، ويفتح الباب أمام الباحثين للتعمق والبحث في هذا الموضوع بصورة أعمق.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القيم الاجتماعية على السياسات العامة في العراق بين عامي **٢٠٠٥–٢٠٢٥**، **عبر** فهم طبيعتها وتحولاتها، وبيان كيفية انعكاسها على أولويات وقرارات السياسة في الدولة العراقية.

إشكالية البحث

تعد القيم الاجتماعية في العراق من أهم العوامل المؤثرة على رسم السياسات العامة، إلا أن هناك غموضاً ونقصاً في الدراسات التي تحدد مدى هذا التأثير للمدة **٢٠٠٥–٢٠٢٥**، وهي مرحلة شهد فيها العراق تحولات سياسية واجتماعية. ما يثير التساؤل حول الكيفية التي تؤثر بها هذه القيم على السياسات العامة، في السياق العراقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن القيم الاجتماعية في العراق تسهم في عملية **رسم** السياسات العامة، عبر دورها في تشكيل توجهات الأفراد والمؤسسات، وفرض قيود اجتماعية على خيارات صانع القرار.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يسعى إلى وصف القيم الاجتماعية السائدة في العراق، وتحليل أثرها على السياسات العامة. كما يستفيد البحث من المنهج التاريخي لفهم التحولات القيمية في المجتمع العراقي. **كذلك** مدخل النظم لديفيد إيستون لفهم العلاقة التفاعلية بين المدخلات الاجتماعية ومن ضمنها القيم، وبين مخرجات النظام السياسي المتمثلة في السياسات العامة.

حدود البحث

يتحدد النطاق الزمني للبحث بين عامي **٢٠٠٥** و**٢٠٢٥**، وهي مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العراق. أما النطاق المكاني فهو جمهورية العراق بشكل عام، دون التركيز على محافظة أو إقليم معين.

هيكلية البحث

لتحليل ما جاء في الفرضية والإشكالية تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى أربعة مطالب رئيسية. المطلب الأول يتناول الإطار المفاهيمي للسياسات العامة والقيم الاجتماعية، بينما يركز المطلب الثاني على دور القيم الاجتماعية في التأثير على السياسات العامة. ويعرض المطلب الثالث القيم الاجتماعية في العراق، أما المطلب الرابع فيتناول أثر القيم الاجتماعية على صياغة وتنفيذ السياسات العامة في العراق.

## المطلب الأول

## الإطار المفاهيمي للسياسات العامة والقيم الاجتماعية

تعد السياسات العامة والقيم الاجتماعية من العناصر الأساسية في أي مجتمع، إذ توجه السياسات العامة القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات العامة استجابة للتحديات والقضايا التي تواجهها، بينما تعكس القيم الاجتماعية ما يعتبره المجتمع مرفوضاً أو مرغوباً، وتؤثر على سلوك الأفراد والجماعات. لذلك يسعى هذا المطلب لتوضيح المفاهيم الأساسية للسياسات العامة والقيم الاجتماعية، بالإضافة إلى البيئة المؤثرة على السياسات العامة.

### الفرع الأول: مفهوم السياسات العامة

تشير كلمة "سياسة" (policy) إلى مفهوم عام يستخدم لوصف خطة أو قرار تتبناه منظمة لتحقيق هدف محدد. بينما يعد مصطلح "السياسة العامة" (public policy) تعبيراً أكثر دقة، إذ ينطبق على قرار أو خطة رسمية تتم اتخاذها أو تنفيذها من قبل جهات رسمية مثل (الحكومة). ومن ثم فإن، السياسة عامة عندما تشمل اتخاذ قرارات حكومية تهدف إلى تحقيق مصالح فئة واسعة من المجتمع (حسين، ٢٠١٤، ص. ٥٣).

وقد ظهر علم السياسة العامة في منتصف القرن العشرين، وزادت أهميته بشكل ملحوظ في السبعينيات، ليصبح مجالاً شبه مستقل بفضل جهود رواده الأوائل إذ كان الامريكي هارولد لاسويل (Harold Lasswell 1902–1978) من أبرز هؤلاء المفكرين، والذي اقترح في عام ١٩٥١ إنشاء علم يهدف إلى تحليل السياسات العامة باستخدام أدوات بحث علمية تعتمد على البيانات الكمية والنوعية. عبر هذا التوجه سعى لاسويل إلى فهم العوامل المؤثرة في قرارات الحكومة والتأثيرات الناتجة عنها. وتميز علم السياسة العامة بقدرته على الاستفادة من مجالات متعددة، مثل السياسة، الإدارة العامة، الاقتصاد، الإحصاء، وعلم الاجتماع، إذ يجمع بين أدوات التحليل من هذه التخصصات لتقديم صورة شاملة عن السياسات العامة وتقييمها (ياغي، ٢٠٠٩، ص. ٢٢).

واختلف المفكرون وباحثو العلوم الاجتماعية والسياسية والإدارة العامة والاقتصاد على تعريف السياسة العامة نظراً لانها ذات طابع ديناميكي متغير.

فعرفها هارولد لاسويل بأنها "من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ عبر نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتاثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة" (الفهداوي، ٢٠٠١، ص. ٣٢).

كما يعرف المفكر الأمريكي توماس داي (Thomas Dye 1935–) "السياسة العامة بأنها هي كل ما تختار الحكومات أن تفعله أو لا تفعله" (Dye, 2014, p. 3). هذا يعني أن السياسات العامة تشمل قرارات الحكومة سواء عبر اتخاذ سياسات معينة أو عدم التدخل، ويمتاز هذا التعريف بالشمولية والمرونة والتي يمكن للحكومة تعديل سياساتها بناءً على التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويعرفها المفكر الأمريكي جيمس أندرسون (James Anderson 1928–2024) بأن السياسة العامة مسار عمل ثابت الى حد ما وموجه يتبعه فاعل أو مجموعة من الفاعلين للتعامل مع مشكلة أو قضية تثير الاهتمام. ويركز هذا التعريف على ما يتم تنفيذه بالفعل وليس على ما هو مقترح أو مخطط له، ويميز بين السياسة والقرار، والذي هو اختيار محدد بين عدة بدائل، ويرى أن السياسة العامة تتطور وتتضح مع مرور الوقت (أندرسون، ٢٠٠٧، ص. ١٥).

كذلك يعرفها المفكر الأمريكي ديفيد إيستون (David Easton 1917–2014) بأن السياسة العامة هي عملية توزيع القيم بين فئات المجتمع. ويقترب بذلك من تعريف المفكرين الأمريكيين كل من جابرييل الموند وجي بينغهام بأول الابن ( Gabriel (Almond 1911–2002 (G Bingham Powell Jr 1942–) إلى أن السياسة العامة تمثل الأداء العام والفعل السياسي ضمن البيئة الاجتماعية وادراج كل سلطة الدولة لتلبية احتياجات المجتمع في مجالات الصحة، التعليم، الدفاع، الضمان الاجتماعي (مرعي، ومبارك، ٢٠٢٠، ص. ١٨).

وفي الأدبيات العربية يعرف الدكتور الدكتور خيري عبدالقوي السياسات العامة بأنها تلك العمليات والإجراءات سواء كانت سياسية او غير سياسية التي تتبعها الحكومة بهدف الوصل إلى توافق على توضيح المشكلة، والتعرف على البدائل المتاحة والمفاضلة بينها، بهدف اختيار البديل الأنسب لاقراره على شكل سياسة عامة ملزمة تحقق حلاً مرضياً للمشكلة (الخزرجي، ٢٠٠٤، ص. ٢٨).

بعد استعراض أهم تعاريف الباحثون والمفكرون لمفهوم السياسة العامة نرى أن هذه التعاريف تتفق بعدة جوانب، وهي أن السياسة العامة قرارات تتخذها الحكومة، وإنها تعالج مسألة أو مشكلة ما، ولها تأثير على المجتمع ككل.

ومنذ تأسيس علم السياسات العامة في الخمسينيات من القرن الماضي، ارتبط تحليلها بمنظور ينظر إلى السياسة على أنها عملية تمر بعدة مراحل متسلسلة. وقد طرح هارولد لاسويل عام ١٩٥٦، فكرة مراحل رسم السياسات العامة كعملية، في إطار محاولته لتأسيس علم للسياسة العامة متعدد المجالات. والغاية الأساسية من فهم تلك المراحل عند لاسويل لم تكن وصفية أو تحليلية فقط، بل هدفت إلى تقديم إرشادات عملية ومبادئ يمكن اتباعها في صناعة السياسات العامة Jann & Wegrich, (2007, p. 43).

والجدير بالذكر إلى أن هذه العملية تتكون من مجموعة مهام مترابطة وفق ترتيب زمني (دن، ٢٠١٦، ص. ١٠٩). وفي تسعينيات القرن العشرين ظهرت نظرية دائرة السياسة العامة، التي ركزت على تقسيم عملية رسم السياسة العامة إلى مراحل أو دائرة السياسة العامة، نظراً لتعقيدها. وتميزت هذه النظرية بتركيزها على تفاعل السياسة العامة مع الظروف البيئية المحيطة، وربطها بين التحليل والوصف والتنبؤ بمستقبل السياسات العامة وإجراء التعديلات اللازمة عليها. كما أتاحت هذه النظرية بدائل أمام صانع القرار، ووسعت من مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية رسم السياسة العامة. وقد اتفق أنصار هذه النظرية على وجود مراحل متعددة تمر بها عملية رسم السياسة العامة، لكنهم اختلفوا في عددها ومسمياتها وترتيبها من حيث الأهمية، ويعود ذلك إلى تنوع أدوار المؤسسات والجهات والفاعلين فيها (خشيم، ٢٠٢١، ص. ١٠٦-١٠٩).

وبصورة عامة يمكن تقسيم مراحل رسم السياسات العامة إلى ست مراحل رئيسية، تمثل دورة السياسة العامة وهي: تحديد المشكلة، وتحديد الأجندة (جدولة الأعمال)، وصياغة السياسة العامة، وصنع السياسة العامة، وتنفيذ السياسة العامة، وتقييم السياسة العامة (الحسين، ٢٠٠٢، ص. ٢٤٩).

والجهات التي تقوم بعملية رسم السياسات العامة متنوعة ومتباينة، فعلى المستوى الحكومي تقوم السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بعملية رسمها، أما على المستوى غير الحكومي نجد الأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة (المصلحية)، ومنظمات المجتمع المدني، والرأي العام، تؤدي أدوار واضحة في رسم السياسات العامة من خلال التأثير على صانعي السياسة الرسميون أو الحكوميين، وكلا الطرفين من الناحية الأدائية يساهمون في عملية رسم السياسات العامة (الفهداوي، ٢٠٠١، ص. ٢١٥). وعليه يمكن تصنيفها إلى جهات رسمية داخل النظام السياسي، وغير رسمية خارج النظام السياسي، كل بدورها تشارك في رسم السياسات العامة.

**الفرع الثاني: مفهوم القيم الاجتماعية**

القيم هي جمع كلمة قيمة وهي مشتقة من الجذر (ق.و.م)، الذي له عدة دلالات في اللغة كالعدل، والاعتدال، والشيء المستقيم، والاستقامة (اليسوعي، ١٩٣١، ص. ٧٠٣-٧٠٤).

والقيمة مفهوم اجتماعي مجرد يعبر عن تفضيل أو حكم يصدره الفرد بشأن شيء ما، مسترشداً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي يحددها المجتمع الذي ينتمي اليه، والذي يحدد ما هو مرغوب فيه وما هو غير مرغوب من السلوك، وتكتسب القيم تدريجياً عبر التنشئة الاجتماعية، وعبر التفاعل الاجتماعي، إذ يتعلم الفرد أن بعض الدوافع والأهداف تفضل على غيرها، ويقيمها بشكل أكبر (زهران، ١٩٨٤، ص. ١٢٤).

والقيم تؤثر على سلوك الإنسان وطرائق تفكيره وأحكامه واختياراته ومواقفه وتصرفاته بشكل مستمر نسبياً. هذه القيم تحدد هوية الفرد ومعنى وجوده وأهدافه، كما أنها تشكل الأساس الضمني لأي نموذج ثقافي، إذ تحتوي على معايير سلوكية مميزة. وتعتمد قوة هذه المعايير والنماذج الثقافية على الانتماء إلى القيم بدلاً من القوة نفسها، مما يبرز العلاقة الوثيقة بين القيم والنماذج الثقافية (علي، ٢٠٢١، ص. ٨).

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم (Emile Durkheim 1858-1917) أن القيم هي الوعي الجمعي أو المجتمعي، والتي يتكون من مجموعة من المعتقدات والمشاعر المشتركة لدى أفراد المجتمع، والتي تشكل نظاماً للحياة، ويعتبر دوركهايم أن هذه القيم لها خصائصها المتميزة، فهي لاتتغير عبر الأجيال ولا تتأثر بالأفراد وظروفهم الشخصية، بل هي ثابتة وتربط بين الأجيال المتعاقبة، مما يجعلها تحافظ على وحدة المجتمع واستمراريته (Durkheim, 1922, p. 46).

وتقوم القيم بوظائف متعددة فهي تحفظ تماسك المجتمع وتحدد مثله العليا، وتوجه سلوك اعضائه نحو أهداف ومبادئ مشتركة، وتنظم العلاقات فيما بينهم، وتسهم في ضبط الأفراد ومنع تفككهم أو انحرافهم. كما تلؤدي القيم دوراً أساسياً في الربط بين مكونات الثقافة لكي تبدو متجانسة لتحقيق هدف معين، وتنظيم الفكر، وتوجه عمليات اتخاذ القرار بما ينسجم مع المعايير الاخلاقية والمعنوية للمجتمع (استيتية، وسرحان، ٢٠١٢، ص. ٣٠١).

علاوة على ذلك، تمثل القيم الإطار الاخلاقي لكل نشاط إنساني فتمنع انزلاقه نحو الفوضى والفساد، وهذا ما ذهب اليه غاندي عندما أشار إلى خطورة غياب القيم كعنصر في توجيه النشاط الإنساني، مؤكداً أن المعرفة بلا أخلاق والسياسة بلا مبادئ والتجارة بلا فضيلة تؤدي إلى الدمار. كما تسهم القيم إلى تنمية المجتمع وازدهاره والارتقاء به. وعلى المستوى الإنساني تدفع القيم نحو التضامن والتفاهم بين المجتمعات، وتحد من الصراعات والتعصب والتمييز (استيتية، وسرحان، ٢٠١٢، ص. ٣٠٢).

لذا تعد القيم عنصراً أساسياً في الإطار المرجعي للسلوك في الحياة العامة، إذ تلعب دوراً مهماً في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها (زهران، ١٩٨٤، ص. ١٢٧).

**الفرع الثالث: البيئة المؤثرة على السياسات العامة**

يمكن عرض مكونات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالسياسات العامة بصورة موجزة، بهدف توضيح أبعادها المختلفة وجوانبها المتعددة، وذلك في إطار تحليل السياسات العامة، وفهم السياق المؤثر في عملية رسمها.

**أولاً: البيئة الداخلية**

هي جميع المكونات البشرية وغير البشرية الموجودة داخل المجتمع وخارج نطاق النظام السياسي، كما تعكس البيئة الداخلية طبيعة النظام السياسي وخصائصه والتوجهات المجتمعية السائدة فيه، تتفاعل هذه المعطيات بشكل ديناميكي، مما يشكل الأساس الموضوعي الذي يستند إليه صانع القرار عند وضع سياسته (الوريكات، ٢٠١٦، ص. ١٠).

وعليه يمكن تقسيم البيئة الداخلية للسياسة العامة إلى بيئة سياسية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية وجغرافية وطبيعية.

١. **البيئة السياسية** تتألف من مجموعة معقدة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع عوامل أخرى. تشمل هذه العناصر طبيعة نظام الحكم (برلماني، رئاسي، ملكي)، والإيديولوجية السياسية للدولة (اشتراكية، لبرالية، دينية)، ودستور البلاد، فضلاً عن السلطات الثلاث وعلاقاتها العملية. كما تتضمن الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط العام والخاص، ووسائل الإعلام، فضلاً عن الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة، وظروف البلاد العامة (عبدالقوي، ١٩٨٨، ص. ٧٦).
٢. **البيئة الاجتماعية** تتكون من مجموعة من العوامل والمتغيرات، وتعبر عن النخب الاجتماعية ونفوذها. كما تشمل الأدوار التي تؤديها الجماعات الاجتماعية والمنظمات في المجتمع والدولة، فضلاً عن الرأي العام والبنية السكانية والروابط السائدة، والهياكل الاجتماعية مثل الأسرة، القبيلة، الدين، والنظام التعليمي، وكذلك منظمات المجتمع المدني، والجماعات المصلحية، والنقابات المهنية (الدعجه، ٢٠١٩، ص. ١٤٢).
٣. **البيئة الثقافية** تشير إلى الأنماط الفكرية والقيم والمعتقدات التي تتبناها مجموعة من الأفراد، بصرف النظر عن حجمها أو عددها. يمكن أن تكون هذه المجموعة جزءاً من مجتمع معين أو تمثل المجتمع بأسره. كما تشمل البيئة الثقافية العادات والتقاليد، والتعليم، واللغة، والمعتقدات الدينية، والتاريخ، والأزياء والملابس، ودلالات الألوان، فضلاً عن الاعتراف بالخصوصية الثقافية واحترام الحقوق الفردية والجماعية (إسحاق، ومالك، ٢٠٢٠، ص. ٣١-٣٢).
٤. **البيئة الاقتصادية** تشمل النظام الاقتصادي (رأسمالي، اشتراكي، مختلط)، فضلاً عن معدل البطالة والتضخم، ومستوى الاستيراد والتصدير، والتعاقدات الاقتصادية، والاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى. كما تتضمن أيضاً معدلات صرف العملات، أسعار الذهب والنفط، ومستويات التحضر والتصنيع، ومعدل الدخل (العبيدي، ٢٠١٩، ص. ٣٧-٣٨).
٥. **البيئة الجغرافية والطبيعية** يقصد بها تلك الخصائص والمميزات الطبيعية التي تميز إقليم دولة معينة، وتشمل الموقع الجغرافي ومساحة البلاد، طبيعة البلاد بما في ذلك تضاريسها ومناخها، والموارد الطبيعية المتاحة فيها (عبدالقوي، ١٩٨٨، ص. ٥٤).

**ثانياً: البيئة الخارجية**

وهي البيئة الموجودة خارج حدود الدولة، وتشمل توزيع القوة في النظام الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، أنماط السلوك الدولي السائدة، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين أعضاء النظام الدولي، بالإضافة إلى الضوابط أو القيود التي تنظم

السلوك الخارجي للدول، مثل القانون الدولي، والمبادئ والأخلاقيات الدولية، والأعراف الدولية والرأي العام العالمي (بدوي وآخرون، ٢٠١٣، ص. ٣٣١). كما تشمل أيضاً المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والبنك الدولي للتنمية والإعمار، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومنظمة الطاقة الذرية، فضلاً عن الشركات متعددة الجنسيات وغيرها. كما تتضمن الاتحادات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية. وفي بعض الأحيان، يكون الطرف الخارجي المؤثر دولة واحدة تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية بارزة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية (مرعي، ومبارك، ٢٠٢٠، ص. ٢٩-٣٠).

وتتأثر البيئة الخارجية ايضاً بظواهر العولمة التي تربط الدول سياسياً واقتصادياً وثقافياً، والقضايا الكبرى مثل التغير المناخي، الإرهاب، الأوبئة، والطاقة، والتي تشكل تحديات مباشرة على رسم السياسات العامة. فهذه العوامل العالمية تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وتؤثر على الخيارات المطروحة أمام صانع القرار، مما يجعل رسم السياسات العامة عملية ديناميكية تتفاعل مع بيئة خارجية معقدة ومتغيرة (أقاري، ٢٠١٩، ص. ٢٨-٢٩).

وبذلك تؤدي البيئة الداخلية والخارجية دوراً بارزاً ومؤثراً في عملية رسم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها. إذ لم يعد دور الدولة مقتصراً على وضع السياسات بمفردها، بل أصبحت القوى الداخلية والخارجية تؤدي دوراً رئيسياً في هذا المجال، هذه القوى تؤثر بشكل كبير على رسم السياسات العامة، تماماً كما تفعل السلطات الثلاث، ويرجع ذلك إلى الانفتاح وتدفق المعلومات وزيادة الشفافية التي تفرضها التطورات الحديثة في المفاهيم المتعلقة بالمشاركة في صنع القرار ومراقبة السياسات العامة. فضلاً عن ذلك، تسهم المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير في هذه العملية، إذ تصل في بعض الدول إلى مستوى الشراكة الفعلية في صياغة السياسات العامة (الدعجه، ٢٠١٩، ص. ١٤٦).

في ضوء ما تقدم يتضح أن السياسات العامة والقيم الاجتماعية يشكلان إطاراً متكاملاً لتنظيم حياة المجتمع، فالسياسات العامة تمثل سلسلة من القرارات الحكومية الهادفة إلى معالجة مشكلة ما وتلبية حاجات المجتمع، بينما تعكس القيم الاجتماعية الأساس المعياري الذي يحدد اتجاهات الأفراد والجماعات وتوجه سلوكهم، كما أن عملية رسم السياسات العامة تتأثر ببيئة داخلية وخارجية معقدة، ما يجعل فهمهما معاً ضرورياً لتفسير طبيعة القرارات الحكومية واستجابتها لاحتياجات المجتمع.

## المطلب الثاني

## دور القيم الاجتماعية في التأثير على السياسات العامة

تعد القيم الاجتماعية من العناصر الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي لسلوك الأفراد في المجتمع، إذ تسهم في توجيه التصرفات والتفاعلات بما ينسجم مع ما يعتبره المجتمع مقبولاً، كما تعكس القيم الاجتماعية المبادئ والمعايير التي يسعى المجتمع لترسيخها. وتبرز أهمية هذه القيم أكثر عندما تؤثر في مسار السياسات العامة وتوجهاتها.

ولتحليل تأثير القيم الاجتماعية على صنع السياسات العامة، لا بد من الإشارة إلى النموذج النظمي الذي قدمه ديفيد إيستون لتحليل النظام السياسي، وهو ما يعكس السياسات العامة أيضاً، إذ يرى إيستون أن النظام السياسي لا يعمل في عزلة، بل يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، والتي تشمل البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها سابقة الذكر، وتعد القيم الاجتماعية أحد مكوناتها الأكثر تأثيراً، إذ تسهم في تشكيل تصورات المجتمع تجاه ما ينبغي أن يكون عليه السياسة والسلطة والتوزيع العادل

للموارد، فهذه القيم تشكل أساساً لتوليد المطالب التي يوجهها أفراد المجتمع نحو النظام السياسي ومن ثم فإنها تمثل نقطة الانطلاق في عملية رسم السياسات العامة (Easton, 1965, p. 126–128).

ووفقاً لنموذج إيستون، تشكل هذه المطالب فضلاً عن الدعم، المدخلات الرئيسية للنظام السياسي والتي تحدد توجهات السياسات العامة، فالمطالب تمثل التعبير الصريح عن رغبات وطموحات المجتمع، مثل المطالبة بالتعليم، الصحة، العمل وغيرها، وهي أشكال من التصورات نحو النظام السياسي لأجل اتخاذ إجراءات. أما الدعم يعبر عن المساندة والتأييد العام للنظام السياسي عبر الامتثال للقوانين، دفع الضرائب، المشاركة الانتخابية وغيرها، إذ أن النظام السياسي يعمل ويستمر عبر هذه المدخلات. وتؤدي القيم الاجتماعية دوراً أساسياً في تشكيل هذه المدخلات لأنها تحدد الإطار العام لما يراه المجتمع أولوية أو ما يجب أن يعالج عبر السياسات العامة، فمثلاً عندما يقدس مجتمع ما قيم دينية أو عشائرية، فإنها تدفع بمطالب تنسجم مع تلك القيم وترفض السياسات التي تناقضها. وهكذا تصبح القيم الاجتماعية أداة توجيه قوية لما يطلب من النظام السياسي (Easton, 1965, p. 26–27).

بعد تلقي النظام السياسي المدخلات تخضع لعملية تحويل داخل أبنية النظام، إذ يتم تقييمها وصياغتها، قبل أن تتحول إلى مخرجات تصدر على شكل سياسات وقرارات تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد. هذه المخرجات تكون أما إيجابية أو رمزية أو سلبية (المنوفي، ١٩٨٥، ص. ٩٨). وتؤدي القيم الاجتماعية دوراً غير مباشر في توجيه آلية التحويل، إذ لا يمكن تجاهلها عند وضع أي سياسة.

لكن العملية لا تتوقف عند إصدار المخرجات، إذ يقوم المجتمع بمراقبة هذه السياسات والقرارات وتقييمها في ضوء ملاءمتها لاحتياجاته وتقبله لها، مما يشكل تغذية راجعة تتخذ أحد الشكلين: الإبقاء على السياسة كما هي، أو الدفع باتجاه تعديلها أو استبدالها (نويمي، ٢٠٢٤، ص. ٨٤). وبهذا تغلق دائرة التفاعل بين القيم الاجتماعية والسياسات العامة.

وتؤدي القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع دوراً مهماً في تحديد نتائج السياسات العامة، وغالباً ما تكون أكثر قوة من الأدوات أو الخطط أو التقنيات المستخدمة في تنفيذ السياسات، فإن ما يحدد نتائجه فعلياً هو القيم السائدة لدى المواطنين والمؤسسات والبيئة التي تطبق فيها السياسات، لذلك فإن السياسة لا تنفذ كما كتب في الاقتراح الأصلي المعلن عنه في الجهات الصانعة لها، بل كما تفهم وتعاد صياغتها وتشكيلها ضمن السياق الثقافي والاجتماعي (Muers, 2018, p. 7).

أن القيم الاجتماعية ليست فقط مؤثرة في نتائج السياسات العامة، بل هي ضرورية لضمان شرعيتها وقبولها الاجتماعي، فمن المهم أن تقبل السياسة على أنها شرعية، وفي المقابل فإن ما يعتبر شرعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم التي يعتنقها المجتمع، فالسياسة التي لا تراعي تلك القيم تعد غير شرعية، مما يؤدي إلى رفضها من قبل المجتمع، ومن ثم تفشل في تحقيق أهدافها، فالقيم الاجتماعية هي الأساس والعمود الفقري لشرعية السياسات العامة، وبدونها تفقد السياسة شرعيتها حتى لو كانت مدروسة ومخططة جيداً (Muers, 2018, p. 8).

وعند الحديث عن التغير الاجتماعي أو السياسي فالقيم تلعب دوراً مؤثراً في ذلك، لا سيما في المجتمعات ذات القيم المحافظة، وذلك حرصاً على أوضاعها التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقها المكتسبة، فتخشى الفئات المجتمعية من قبول التغيير لما يترتب على ذلك من تغيرات في البناء الاجتماعي وعناصر الثقافة، فكلما كانت القيم الاجتماعية أقرب إلى الثبات والجمود،

أصبح من الصعب على صانعي القرار إحداث تغيرات جوهرية في السياسات العامة، لا سيما تلك التي تمس البناء الاجتماعي أو الثقافي للمجتمع، فإن الأفكار الجديدة الداعية إلى التغيير غالباً ما تواجه مقاومة شديدة نتيجة للتعصب للقديم وتقديس بعض جوانب الحياة (استيتية، ٢٠٠٨، ص. ١٧١-١٧٢). وعليه فإن السياسات العامة، لا سيما تلك المتعلقة بالتعليم أو حقوق المراة أو تحديث البنى التقليدية، قد تواجه تحديات ذات طابع مجتمعي، مما يدفع صانع القرار إلى تعديل مسارها، أو الحد من وتيرتها أو حتى التراجع عنها، تجنباً للضغوط وردود الأفعال الاجتماعية السلبية.

كما وأن القيم الاجتماعية تؤثر على سلوك صانع القرار ومتخذيه في السياسة العامة، إذ تنبع من خلفيتهم الاجتماعية والثقافية والأسرية والدينية، وتؤثر في مختلف مراحل رسم السياسة العامة، بدءاً من تصميم الأهداف ووضعها، وتطوير البدائل، واختيار البدائل، وتنفيذ السياسة، ومراقبة وتقويم السياسة. وتشكل هذه القيم المنطق السلوكي لصانعي القرار في جعل مهمامهم وأعمالهم تحظى بالقبول الاجتماعي، وتنعكس على طريقة تفكيره وإدراكه وتفضيلاته ومقاييسه للحكم على المواقف والنتائج (الفهداوي، ٢٠٠١. ص. ١٥٤).

في ضوء ما تقدم يتضح بأن القيم الاجتماعية تعد جزءاً أساسياً من البيئة التي ترسم بداخلها السياسات العامة، نظراً لدورها في التأثير على طريقة تفكير الأفراد والجهات التي تصيغ السياسات، وتحدد ما يمكن قبوله أو رفضه داخل المجتمع. لذلك لايمكن فهم السياسات بصورة واضحة إذ تم تجاهل القيم، لأن هذه القيم هي التي توجه المطالب، وتضغط على صانع القرار، وتحدد شكل السياسة واتجاهها. وكلما كانت القيم قوية وحاضرة في المجتمع، كلما كان تأثيرها أكبر على مسار السياسات العامة.

## المطلب الثالث

## القيم الاجتماعية في العراق

القيمة هي مفهوم صريح وضمني، وهي تعد من السمات المميزة لأي مجتمع للمرغوب فيه والمرفوض فيه، والذي يؤثر على سلوك الأفراد وتوجهاتهم وتفاعلاتهم داخل المجتمع (Kluckhohn, 1951, p. 395). وإذا كانت القيم تفهم على أنها معايير مجردة تحدد ماهو مرغوب وماهو مرفوض في المجتمع، فإن المجتمع العراقي يتميز بمنظومة قيمية معقدة ومتعددة الأبعاد، متاثرة بتنوعه الديني والمذهبي والقومي، فضلاً عن تاريخه الحضاري والثقافي والسياسي والاجتماعي.

ومنذ القدم شهد العراق تطوراً حضارياً، حتى أصبحت بغداد مركز الحضارة العالمية أبان الحكم العباسي، وهذا ما انعكس على طبيعة القيم السائدة من ناحية، ومن ناحية أخرى تلقى العراق موجات بدوية قادمة من شبه الجزيرة العربية والذي أثر على المجتمع العراقي وهو ما انعكس كذلك على القيم السائدة فنتشرت قيم البداوة بين فئات المجتمع العراقي، فاصبح العراق تحت نمطين متناقضين من القيم الاجتماعية، قيم البداوة القادمة من الصحراء المجاورة، وقيم الحضارة المستمدة من تراثه القديم (الوردي، ٢٠٢١، ص. ٢٧-٢٨). وهذا التناقض لم يتم تجاوزه حتى الأن نتيجة استمرار الصراعات بين الحداثة والتقليد.

هذان النمطان المتناقضان من القيم انعكسا على طبيعة تكوين شخصية الفرد العراقي، ومنحاها طابعاً مزدوجاً بين التناقض والاستمرارية. فقد أصبح الفرد العراقي يتبنى القيم والمثل العليا ويدعو اليها في اقواله وكتاباته، ولكنه في حياته الواقعية من أكثر الناس خروجاً عنها، فمثلاً نرى الفرد العراقي من أكثر الناس انتقاداً لغيره من ناحية القيم كالعدل والعفو والرحمة، ولكن نراه من ناحية أخرى من أكثرهم اعتداءً على غيره إذا سنحت له الظروف، نراه من أقل الناس تماسكاً بالدين ولكنه من أكثرهم انغماساً بين

المذاهب الدينية، نراه من أكثر الناس حباً للوطن ويمجد به، ولكنه في المقابل هو مستعد لتملص من خدمة الوطن إذا جاءت له الفرصة (الوردي، ٢٠٠١، ص. ٤٦-٤٧).

فالشخصية العراقية تتسم بأنها غائية، أي أن أفعال الفرد وسلوكياته موجهة نحو تحقيق أهداف محددة تسعى لتلبية مصالحه أو حاجاته، كما تتشكل وتتطور وتتأثر بالأحداث الأسرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد شهد المجتمع العراقي بعد تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ تحولات اجتماعية نقلته من الطابع البدوي والريفي إلى الطابع الحضري، مما أدى ذلك تحولاً في ملامح الشخصية العراقية من نمطها التقليدي إلى الحداثي فأصبحت شخصية حدية، تجمع بين رواسب قيمية مكتسبة عبر التنشئة الأسرية والقبلية والدينية، وقيم حضرية حديثة مستمدة من التعليم والانفتاح الثقافي والعمل البيروقراطي، وقد نتج عن هذا التداخل ظهور مايسمى بالشخصية المتناشرة التي تعاني من عدم انسجام اجتماعي وتناقض بين الفكر والسلوك، إذ تظهر سلوكاً حداثياً في الفضاء العام، بينما تضل سلوكه خاضعة لقيم تقليدية في حياته الشخصية والأسرية، مما يعكس ازدواجية قيمية شكلت سمة مستمرة للشخصية العراقية (صالح، ٢٠١٦، ص. ٢٠٣-٢٠٤).

أن هذه التأثيرات الحضارية والاجتماعية والسياسية، التي تعرض لها المجتمع العراقي قد نتج عنها حضارتين أو طبقتين تتصارعان: الأولى ذات طابع بدوي محارب، والثانية زراعية خاضعة، مما أسفر عن ذلك نظامان للقيم الاجتماعية: أحدهما يقوم على تمجيد القوة والبسالة وتسود فيه قيم الشجاعة والأباء والكبرياء وهي صفات المحارب الفاتح، وبجانبه يرتكز النظام الآخر على قيم الكدح والصبر والطاعة وتأدية الضريبة وتتسم سلوكياته بالخضوع. إن هذا الصراع القيمي الذي يشير اليه الدكتور علي الوردي بمصطلح (Clash of Cultures)، ترك أثراً عميقاً في تشكيل شخصية الفرد العراقي، إذ وجد نفسه مضطراً إلى تبني منظومتين مختلفتين من القيم، أو تقليد نمطين مختلفين من أنماط العيش (الوردي، ٢٠٠١، ص. ٥٠-٥١).

كما أن هاتين المنظومتين من القيم تفسران الصراع بين الأجيال، إذ تختلف قيم الأفراد في جيل معين عن قيم أجيال سابقة، ويطرح هذا التساؤل المحوري حول طبيعة القيم هل هي ثابتة أم متغيرة؟، ويمكن تفسير هذا التساؤل عبر التصنيف الوضعي للقيم في أنماطه الست الذي قدمه عالم النفس الألماني إدوارد شبرانجر (Eduard Spranger 1882-1963)، والذي ينطلق من فرضية التغير في نسق القيم، وقد تصنف القيم إلى قيم جوهرية وقيم وسائلية، تمتاز الأولى بالثبات والاستمرارية لكون مصدرها إلهي فوقي، بينما تمتاز الثانية بالتغيير لأنها تنطلق من التجربة الحسية والواقعية. ويمكن تطبيق هذا النموذج على المجتمع العراقي فالقيم الجوهرية التقليدية التي تستمد قوتها من الدين والعادات تمتاز بالثبات، بينما القيم الوسائلية تتغير وتتأثر بالظروف الواقعية والتجارب الاجتماعية المتجددة (عكاشة، وشفيق، ١٩٩٨، ص. ٣٠٢).

وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما تبعه من انفتاح اجتماعي وتكنولوجي، يمكن القول إن المجتمع العراقي في الوقت الراهن يضم ثلاث شخصيات تنتمي إلى ثلاثة أجيال مختلفة، تتمثل في: الأولى جيل الكبار تغلب فيه قيم أصيلة كالمواطنة والتسامح والتكافل. والثانية جيل الشباب تغلب لديه قيم الصراع من اجل البقاء والأنانية وتحليل ماهو محرم أو غير مقبول اجتماعياً. والثالثة جيل الأحداث والمراهقين (الإنترنت) تغلب عليه قيمة التمرد، لا سيما الأخلاقي (صالح، ٢٠١٦، ص. ٢٢).

وهذا ما يبين الصراع القيمي الموجود داخل المجتمع العراقي، إذ تشير الأدبيات السياسية والاجتماعية إلى وجود قيم تقليدية عمودية تقوم على التفاوت في السلطة والنفوذ والمكانة، وتنظم العلاقات الاجتماعية ضمن هرمية تميز الأفراد على أساس الجنس والعمر، وقيم حديثة أفقية تدعو إلى المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات والشراكة وتطبيق القانون والغاء الامتيازات. والقيم التقليدية العمودية السائدة في المجتمع العراقي تظهر في العشيرة والعائلة والحزب والنظام السياسي، إذ تحدد فرص وتطور الأفراد بحسب مواقعهم الاجتماعية، فالفرد في الموقع الفوقي يتمتع بفرص التأثير والنمو، بعكس الفرد الذي يكون في الموقع الدوني، ففي الانتخابات النيابية لايعني بالضرورة أن الأفراد الذين يحتلون المواقع الدونية سيؤثرون على النتائج، لمجرد مشاركتهم في العملية الانتخابية. في المقابل نشأت في المجتمع العراقي إيديولوجيات تدعو إلى القيم الأفقية (بركات، ١٩٩٨، ص. ٣٥٥-٣٥٦). وهو ما ظهر بوضوح في الاحتجاجات العراقية عام ٢٠١٩، التي رفعت شعارات تنادي بإنهاء التفاوت الاجتماعي والسياسي، وترفض الهرمية والسلطوية (خضر، واحمد، ٢٠٢١، ص. ٢٤١-٢٤٤).

ويكتسب الفرد العراقي القيم التي تتحكم بسلوكه وتفكيره عبر عملية التنشئة الاجتماعية والتي تتعدد وتتنوع مصادرها بين الدين والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاق، وكلما اتسم المجتمع بالتعدد انعكس ذلك في تنوع قيمه وتعدد ثوابته المعرفية واختلاف مرجعياته، إذ يسهم الجانب الديني، والانتماء القومي بما تحمله من تقاليد خاصة، في تشكيل منظومته القيمية. وتعمل جميعها على تحديد سلوك الفرد بشكل غير متفاوت بعد أن تمارس القيم سلطتها وتنغرس في لاوعيه (الغرباوي، ٢٠٠٨، ص. ١١٦).

وتؤدي هذه القيم المكتسبة وظائف عديدة في المجتمع العراقي فهي تعد أحدى وسائل الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد وتصرفاتهم بحيث إذا لم يتمسكوا بها تعرضوا لوطاة الجزاء الاجتماعي المتمثل بالنبذ وعدم الاحترام. كما أنها تساهم في التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع (أبو الغار، ١٩٨٤، ص. ٢٠٧-٢٠٨).

كما أن القيم السائدة في المجتمع العراقي هي القيم الجماعية والعصبية وغيرها أكثر مما هي فردية، فالجماعة ولا سيما العائلة هي التي تشكل الوحدة الاجتماعية الأولى، فتسود فيم الانتماء للجماعة، وينظر للفرد كعضو لا بمعزل عن محيطه، فيبلغ الفرد في التوحد بجماعته حداً ينتظر منه أن يتحمل مسؤولياتها ويشترك في نجاحها وإخفاقها ويتقاسم معها أفراحها وأتراحها وسمعتها وطموحاتها وحتى قناعاتها. وعلى الرغم من ذلك فهناك قيم فردية تشدد على التحصيل الفردي والطموح والنفوذ والمكانة الاجتماعية. ولكن النمط الغالب في المجتمع العراقي هو معاملة الفرد كعضو في جماعته لا ككيان مستقل (بركات، ١٩٩٨، ص. ٣٤٨).

وتتسم هذه القيم الجماعية في المجتمع العراقي بعدة إيجابيات وسلبيات، فمن الناحية الإيجابية أنها تسهم في ترسيخ المساندة والتعاون والالتزام وتعزيز الشعور بالأمان والانتماء، وتقوية الروابط الاجتماعية. أما من الناحية السلبية فأنها تضعف الاستقلالية الذاتية، وتقلص مساحة الحرية الفردية، وبالتالي تظهر نزعة أنانية فردية كرد فعل على محاولة تذويب الفرد في الجماعة، فضلاً عن غياب ثقافة العمل الجماعي في مختلف مجالات الحياة، وانتشار الازدواجية بين السلوك العلني في الحياة العامة والسلوك السري في الحياة الخاصة (بركات، ١٩٩٨، ص. ٣٤٩-٣٥٠).

في ضوء ما تقدم يتضح أن القيم في المجتمع العراقي تمثل أحد الجوانب الأساسية، إذ تعكس طبيعة مجتمع يعيش بين قيم موروثة وثابتة وأخرى متغيرة متسارعة، وتكشف في الوقت نفسه عن عمق الانقسامات والتباينات التي يتشكل عبرها الوعي الجمعي بكل ما فيه من ثبات وتحول. ورغم تباين القيم فأنها تؤدي ادواراً متعددة في تنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط السلوك، مما يجعلها من العناصر الأساسية لفهم الواقع الاجتماعي في المجتمع العراقي.

## المطلب الرابع

## أثر القيم الاجتماعية على صياغة وتنفيذ السياسات العامة في العراق

إن تحليل العلاقة بين القيم الاجتماعية والنظام السياسي في العراق يتطلب النظر إلى السياسات العامة بوصفها نتيجة حتمية للنظام القيمي السائد داخل المجتمع والذي يؤثر بدوره في تشكيل أنماط السلوك الاجتماعي والمؤسسي. فالنظام السياسي ووفقاً للنظرية البنائية الوظيفية والطرح الذي قدمه علماء الاجتماع إيميل دوركايم وتالكوت بارسونز ( Talcott Parsons 1902–1979) لايعمل في فراغ بل ينشا ويستمر كوسيلة لتلبية الحاجات الجمعية والفردية للمجتمع، وهو ما يتأثر بنسق القيم الذي يعتبر الرابط الأقوى بين أفراد المجتمع ونظامه السياسي، إذ أن هذا النسق من القيم هو الموجه والحاكم لأفعال النظام السياسي عبر مخرجاته ومدخلاته وعملياته (مدبولي، ٢٠٢٣، ص. ٢٠–٢١).

هذا النسق من القيم هو الذي يتم فيها السلوك الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع والنظام السياسي. وفي هذا الصدد تعد القيم الاجتماعية في العراق لا سيما تلك المرتبطة بالدين والعشيرة والعادات الموجه الرئيسي للقرارات السياسية، إذ تحدد ماهو المقبول اجتماعياً من السياسات. كما تؤثر على التوزيع السلطوي للموارد والخدمات. وهذا ما يفسره ديفيد إيستون في تعريفه للنظام السياسي بأنه عملية "توزيع السلطوي للقيم". وعليه فإن السياسات العامة العراقية تتأثر بشكل كبير بالقيم الاجتماعية التي يتبناها المجتمع والتي تعيد إنتاج نفسها عبر قنوات التنشئة الاجتماعية (مدبولي، ٢٠٢٣، ص. ٢١).

وعند الإشارة إلى التشريعات والقوانين بوصفها إحدى أدوات السياسة العامة، نرى أن القيم ذات الطابع الأخلاقي للمجتمع كالعدل والحرية والمساواة وغيرها، يمكن أن تكون أساساً قانونياً لمجموعة من المبادئ القانونية التي تقوم عليها الأنظمة الدستورية والتشريعية في المجتمعات، وتوجه العمل السياسي، وتنظم العلاقة بين الأفراد والدولة، فمثلاً تشير الدراسات القانونية إلى أن قيم الحرية والعدل والنظام لا تنحصر في بعدها الأخلاقي بل تتحول إلى مبادئ قانونية تحكم حركة التشريع وتوجه السياسات العامة (عبدالكريم، وحامد، ٢٠٢٢، ص. ٢٨٦–٢٨٧). وهذا ما يمكن ملاحظته في الحالة العراقية، إذ هنالك قيم اجتماعية راسخة في الثقافة العامة للمجتمع، انطلقت منها العديد من السياسات والتشريعات، ويظهر ذلك في العديد من القوانين المتعلقة بالحريات الدينية، وقوانين تنظيم الأسرة. وهذا ما يؤكد أن النظام القانوني العراقي، كجزء من أدوات السياسة العامة، يستنبط العديد من القيم الاجتماعية السائدة، ويعيد إنتاجها في صورة قواعد قانونية وسياسية تنظم حياة الأفراد والجماعات. وهذا يعكس بوضوح مع ما طرحه دوركايم وبارسونز بأن النظام السياسي يعيد إنتاج قيم المجتمع.

كما أن القيم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع العراقي تؤثر على مطالب السياسة العامة، فالقيم الاجتماعية يمكن أن تؤثر على ردود فعل المواطنين اتجاه قضية ما وبالتالي تضطر الحكومة إلى الاستجابة للضغط الشعبي فتدرج تلك القضية على أجندتها. وإذ كانت القضية موجودة فعلاً على أجندتها، نجد أن الحكومة واستجابة للضغط الشعبي، قد تغير مكانة القضية

وتضعها على رأس أجندتها أي قائمة أولوياتها. فكلما ارتبطت المشكلة بقيم المجتمع، فيصبح من السهل إدراجها على أجندة الحكومة. فالمشكلة المرتبطة بالقيم الاجتماعية كالأمن والعدالة وغيرها تولد ضغط على صانعي القرار السياسي للاهتمام بتلك المشكلة بقدر هام (الرفاعي، ٢٠٢١، ص. ٩٩-١٠١).

غير أن أثر القيم الاجتماعية لا يقتصر على الضغط الشعبي، بل يمتد أيضاً عبر الفاعلين السياسيين والنخب الذين يتبنون هذه القيم ويوظفونها في خطاباتهم وممارساتهم السياسية، وهو ما يجعلها قوة مضاعفة في التأثير على عملية صنع القرار (تركي، وبوبيدي، ٢٠٢١، ص. ٢٢٤-٢٢٧).

وبالنظر إلى القيم الاجتماعية كونها جزء من البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي، يمكن فهم دورها في صياغة السياسات العامة، عبر ما تعكسه هذه القيم من منظومات فكرية واتجاهات جماعية تؤثر على سلوك الأفراد والمؤسسات، فالقيم الاجتماعية لا تتشكل من فراغ بل تتأثر بمواقع ومصالح الطبقات الاجتماعية، إذ تظهر الفئات الاجتماعية العليا ميلاً نحو الحفاظ على قيم تعزز الاستقرار والهرمية والإصلاح المحدود، مثل تمسك النخب السياسية بالمؤسسات القائمة وتفضيل سياسات محافظة. في حين تميل الفئات الاجتماعية الدنيا التي تعاني من التهميش وقلة فرص المشاركة إلى تفضيل قيم العدالة الجذرية والتغيير الكلي، كما يظهر في الحركات الشبابية الاحتجاجية والنقابات العمالية والمهنية التي تطالب بإصلاحات واسعة وفرص متكافئة. هذه الفوارق في القيم تظهر في مواقف الجماعات العراقية تجاه السياسات العامة، مما يؤثر على مطالبهم وأولوياتهم وقدرتهم على الضغط من أجل صياغة سياسات تتماشى مع رؤيتهم للتنمية والعدالة (عبدالله، ١٩٩٧، ص. ٩٤-٩٥). فهذه القيم الاجتماعية ليست مجرد عواطف بل تعكس مواقع القوى وصراعاتها داخل المجتمع، مما يجعلها عنصراً رئيسياً ومؤثراً في توجيه القرار السياسي ومسار التغيير أو الإصلاح.

أن القيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد العراقي من معايشته للجماعات الأولية تمارس تأثيرها عليه حتى بعد تكليفه لمنصب سياسي، وبدوره هذا ينعكس على أداء اعضاء المؤسسات الرسمية والإدارية عند اتخاذ القرارات السياسية أو صياغة مشكلة ما، ومن ثم تمارس تأثيرها كذلك على السياسات العامة في العراق (الخزرجي، ٢٠٠٤، ص. ١٢٥-١٢٦).

وهذا يعني أن صانعي القرار السياسي العراقي يتأثرون دائماً بالقيم السائدة في المجتمع، حتى لو كانت هذه القيم تتعارض مع توجهات أحزابهم وكتلهم السياسية أو رغبات ناخبيهم، فكثير من اعضاء مجلس النواب العراقي يأخذون في اعتبرهم مشاعر ومطالب الرأي العام، ومصالحهم أو ما يتناسب مع مفهوم السياسة العامة، مما يولد لديهم شعوراً بالمسؤولية تجاه الرأي العام، أو إيمانهم بقيم المصلحة العامة، مما يدفعهم إلى التصويت على سياسات وتشريعات تعبر عن مضمون هذه القيم، وتخدم المصلحة العامة، وهذا ما برز في الكثير من المناقشات المتعلقة بالسياسات والقوانين الخاصة بالإصلاحات التعليمية، ومناهضة العنف الأسري، وحقوق المرأة، وغيرها (أندرسون، ٢٠٠٧، ص. ٣١).

وتبين الأدبيات السياسية أن الإيديولوجيا، سواء كانت دينية أو قومية أو اشتراكية، شكلت على مدار تاريخ الدولة العراقية أحد أبرز العوامل في بناء الثقافة السياسية وتوجيه القيم الاجتماعية السائدة. وقد ساهمت هذه الأيديولوجيات في تكوين منظومة قيمية أثرت في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات تجاه الدولة والسياسات العامة. فالإيديولوجيا الدينية على سبيل المثال أضفت قدسية على بعض القيم مثل الطاعة والانضباط، في حين روجت القومية لفكرة الانتماء والولاء، بينما سعت الاشتراكية إلى نشر قيم العدالة والمساواة. وعلى الرغم من أن هذه القيم لم تكن بالضرورة متناغمة، إذ كثيراً ما تقاطعت أو تعارضت فيما بينها، وهو

ما انعكس على طبيعة الصراعات السياسية. مع ذلك لم تبق هذه القيم في إطار التنظير الفكري، بل ترجمت عملياً إلى أنماط من السياسات والمؤسسات التي كانت تهدف إلى إعادة إنتاج الثقافة السياسية للدولة والمجتمع (Umran & Klioy, 2024, p. 3369,3371).

فالاعتبارات الأيديولوجية، خاصة ذات الطابع الديني والقومي، تمثل مصادر قيمية مؤثرة توجه الأفراد وصانعي القرار الذين يؤمنون بها لاتخاذ قرارات تتماشى معها في المجتمعات النامية. ويعد العراق مثالاً واضحاً على ذلك، إذ برزت فيه بعد عام ٢٠٠٥ القيم النابعة من الأيديولوجيات الدينية والطائفية والقومية كأدوات تفسيرية قوية للكثير من السياسات العامة، إذ أصبحت هذه القيم مرجعاً أساسياً للقرار السياسي، لا سيما في مجالات التعليم والدين والتشريع والسياسة الخارجية، ويظهر ذلك بوضوح في الكثير من السياسات، خاصة الدينية والتعليمية، وكذلك في التشريعات مثل قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن سعي بعض القوى السياسية داخل مجلس النواب العراقي للصياغة تشريعات تطالب بإخراج القوات الاجنبية وإنهاء عملها في العراق، وهي مواقف مدفوعة بمنظومة قيم أيديولوجية تتجاوز الحسابات التقنية أو المصلحية. مما يوضح مدى تأثير القيم المنبثقة من تلك الأيديولوجيات حتى في العلاقات الإقليمية والدولية، وهذا ما يفسر كيف تكون هذه القيم الأيديولوجية امتداداً للقيم الاجتماعية السائدة، إذ تترجم في مخرجات السياسات العامة وصياغة التوجهات الرسمية للدولة (أندرسون، ٢٠٠٧، ص. ٣١).

وبالنظر إلى التعدد القيمي الموجود داخل المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ما بين قيم تقليدية عمودية تتنوع مصادرها ما بين العادات والدين والعشيرة والقومية، وقيم حديثة أفقية مستمدة من الانفتاح على التجارب الغربية والديمقراطية ومن التحولات اليومية الناتجة عن العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي، كما أشير اليه في المطلب الثالث، والذي من خلاله يمكن أن نفسر تأثير هذا التعدد القيمي على السياسات العامة، إذ أن هذا التعدد القيمي يجعل الصراع بين الفئات الاجتماعية والسياسية أمراً محتملاً أو مرجحاً، لا سيما في حال التعارض في المصالح، والاختلاف في الأهداف أو عندما لا تنجح هذه الفئات في التأثير على السياسات العامة عبر القنوات التقليدية كالحوار أو التفاوض، ما يجعل هذا الصراع القيمي أداة ضغط سياسي، ذات طابع علني، أو طابع غير رسمي، إذ يؤدي انتصار فئة معينة إلى تقويض مكاسب الأخرين، وهو ما يعكسه الواقع العراقي في العديد من السياسات والقوانين، إذ يسعى كل طرف لفرض قيمه ضمن عملية صنع القرار حتى لو كان على حساب التوافق المجتمعي أو الاستقرار السياسي (الفهدواي، ٢٠٠١، ص. ٢٦٠).

ويظهر أثر هذا الصراع القيمي بوضوح خلال تظاهرات تشرين عام ٢٠١٩، التي مثلت تعبيراً صريحاً عن تصادم منظومتين من القيم داخل المجتمع، الأول تمثلت في القيم الحديثة الأفقية المكتسبة بعد ٢٠٠٣، والتي عبر عنها الجيل الجديد من الشباب والخريجين، احتجاجاً على الفساد والبطالة وسوء الخدمات العامة وتردي الوضع الاقتصادي، واستمرار صيغ المحاصصة بأشكالها، واتبعت مطالبهم في الإصلاح وتغيير الدستور والنظام السياسي وإجراء انتخابات مبكرة (الوزان، ٢٠٢٠، ص. ٦٨-٧٠).

والثانية تمثلت في القيم التقليدية العمودية التي دافعت عنها النخب السياسية والدينية وبعض النخب الاجتماعية، والتي لا تبني سياساتها على المصلحة الوطنية، بل على توجهات دينية، قبلية، قومية، إثنية (خضر، واحمد، ٢٠٢١، ص. ٤١).

إذ يفترض أن تشكل هذه القيم وسيلة ضغط اجتماعي على صانع القرار، كما هو الحال في الكثير من الأنظمة الديمقراطية لإيمانهم بأن الاحتجاجات والمطالب السلمية دور كبير في التحول والتغيير السياسي، غير أن تعامل السلطات معها ظل أمنياً وردعياً، مما أدى إلى إجهاض فرص تحول الاحتجاج إلى آلية فعالة في تعديل السياسات العامة أو توجيهها (احمد، ٢٠٢٣، ص. ٣٤٠-٣٤١). وعليه فإن احتجاجات تشرين هي حالة نموذجية على هذا الصراع القيمي، إذ لم تنجح المطالب الإصلاحية في التأثير على السياسات العامة، مما تحول الى صراع تجسد في الشارع، وكان من نتائجه سقوط الحكومة، وإعادة صياغة الخطاب السياسي، وتعديل قانون الانتخابات، وهذا ما يتفق مع الطرح الذي يرى بأن الصراع يصبح وسيلة للضغط السياسي حينما تغلق القنوات الرسمية أمام الاستجابة للمطالب العامة.

وفيما يخص آثار القيم السلبية والإيجابية بعد عام ٢٠٠٥، شهد المجتمع العراقي من الناحية الإيجابية ظهور مجموعة من القيم أثرت في صنع القرار، منها قيم الديمقراطية التي بدأت تطرح بوصفها أساساً لنظام الحكم، إذ تم اعتماد الانتخابات التعددية، وتشكيل مؤسسات سياسية كالبرلمان، ما ساعد على إشراك المواطنين في العملية السياسية وصياغة السياسات العامة (الجدة، ٢٠١٥، ص. ٥٦٠-٥٦١). إلى جانب ذلك برزت قيمة التسامح في الخطاب السياسي والاجتماعي، كدعوة للعيش المشترك وتقبل الآخر والاعتراف به، ونبذ العنف بعد سنوات من الانقسام. وهي قيمة سعت السياسات العامة لترسيخها من خلال برامج المصالحة الوطنية والتثقيف المدني. على الرغم من العوائق الكثيرة التي واجهت هذه القيم عند التطبيق، مثل الطائفية السياسية، وغياب الاستقرار الأمني، والتدخلات الخارجية، إلا أنها عبرت عن تحول جديد في البيئة السياسية العراقية، وعن نظرة اجتماعية أكثر وعياً بالمستقبل (الجدة، ٢٠١٥، ص. ٥٦٤-٥٦٥).

أما من الناحية السلبية فقد أدئ تفشي ظواهل مثل الفساد والاستبداد السياسي إلى انتشار قيم المحسوبية والولاء الطائفي والانتهازية على حساب قيم المواطنة والنزاهة والمساءلة، هذه القيم انعكست على طبيعة السياسات العامة التي أصبحت تخدم مصالح قلة من الشرائح، وتستنزف الموارد، وتعطل برامج التطوير والتنمية. كما أن غلبة قيم الإقصاء ورفض الآخر منعت من تشكل نظام سياسي توافقي، وأنتجت سياسات تقسم المواطنين بحسب الانتماء لا الكفاءة (الجدة، ٢٠١٥، ص. ٥٦٦-٥٦٨).

وأخيراً يمكن القول أن هذا الطرح التحليلي اعلاه لا يتوافق مع المذهب الوضعي الذي دعا إلى فصل القيم عن الحقائق الموضوعية في سبيل اتخاذ قرارات عقلانية ومحايدة، وذلك باعتبار القيم مسألة شخصية وأخلاقية تحمل حساسية ثقافية، مما أدئ إلى إشكالية رئيسية في مجال تحليل السياسات العامة. ففي العراق لا يمكن فصل القيم الاجتماعية المتعددة المصادر عن السياسات العامة فهي التي توجهها وتحدد أولوياتها، وتمثل حالة نموذجية لتداخل الغايات القيمية مع الوسائل الاجرائية. إذ لا يمكن تحليلها وفهمها من خلال حقائق موضوعية، وإنما من خلال فهم خلفيتها الاجتماعية والقيمية للمجتمع (الحمصي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦-٤٧).

في ضوء ما تقدم يتضح أن القيم الاجتماعية في العراق بخصوصيتها النابعة من التاريخ والدين والقبيلة والظروف السياسية والاجتماعية، تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد والجماعات، وعلى توجهات صانعي القرار. هذه القيم تشكل إطاراً يحدد ماهو مقبول أو مرفوض في المجتمع، وبالتالي تؤثر على صياغة السياسات العامة وتوجهاتها، فالقيم تمثل عاملاً أساسياً في فهم طبيعة السياسات واتجاهاتها في العراق، إذ تتداخل مع البنى الاجتماعية والسياسية لتوجه الأولويات وتحدد شكل القرارات.

**الخاتمة**

أن القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي تلعب دوراً مؤثراً في صياغة السياسات العامة وتوجيهها، سواء على مستوى تحديد أولويات الدولة أو على مستوى قبول أو رفض السياسات من قبل المواطنين. هذه القيم التي تتراوح بين التقليدية المرتبطة بالعائلة والعشيرة والدين، والقيم الحديثة المرتبطة بالمواطنة والمساواة، تشكل البيئة المرجعية التي يندمج فيها صانع القرار مع مطالب المجتمع. إذ تعمل كآلية ضبط اجتماعي وكمصدر شرعية السياسات، بحيث يصبح أي سياسة بعيداً عن هذه القيم عرضة للرفض أو التعديل، مما يوضح العلاقة التفاعلية بين المجتمع وصانعي القرار. كما أظهرت الدراسة أن التغيرات الاجتماعية والسياسية، لا سيما بعد عام ٢٠٠٥، أسهمت في تنوع القيم وتعقيد تفاعلها مع السياسات العامة، بما يعكس الصراع المستمر بين القيم التقليدية والحديثة. وعليه، فإن فهم هذه القيم وخصائصها، وكذلك طبيعة الصراعات القيمية بين الأجيال والفئات المختلفة، يعد ضرورياً لتفسير كيفية تشكل السياسات العامة في العراق واستجابتها لاحتياجات المجتمع.

**الاستنتاجات**

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أبرزها:

١. لا تقتصر القيم الاجتماعية على تنظيم السلوك الفردي والجمعي للمجتمع، بل تمتد لتشكل مدخلات أساسية في صياغة السياسات العامة، إذ توجه أولويات ومضامين القرارات السياسية.

٢. نجاح السياسات العامة لا يعتمد فقط على التخطيط والأدوات التنفيذية، بل على مدئ تناسقها مع القيم السائدة، مما يعني أن الشرعية المجتمعية للسياسات مرتبطة بالقيم أكثر من المنطق الإداري والسياسي.

٣. يتسم المجتمع العراقي بمنظومة قيمية مركبة ومتعددة الأبعاد، ناتجة عن تاريخه الحضاري وتنوعه الديني والمذهبي والقومي، ألامر الذي أسهم في نشوء ثنائية قيمية تجمع بين القيم التقليدية المتوارثة، والقيم الحديثة المكتسبة

٤. تؤدي القيم الاجتماعية دوراً بارزاً في تشكيل وصياغة السياسات العامة في العراق، إذ تؤثر في تحديد طبيعة المشكلات العامة، وتوجيه أولويات صناع القرار، كما تساهم في تحديد المقبول والمرفوض من السياسات لدئ المجتمع.

٥. يعيد النظام السياسي العراقي إنتاج القيم الاجتماعية السائدة من خلال أدواته المختلفة وعلى رأسها التشريعات والقوانين، والتي كثيراً ما تستنبط من القيم المجتمعية ذات الطابع الديني أو العشائري أو الأخلاقي، بما يجعل النظام السياسي انعكاساً لنسق القيم السائد.

٦. كشفت الدراسة عن وجود صراع قيمي واضح داخل المجتمع العراقي، يظهر من خلال الاختلاف بين القيم العمودية التقليدية التي تقوم على التفاوت والهرمية، والقيم الأفقية الحديثة التي تدعو إلى المساواة والعدالة والمواطنة، وهو صراع بات يمثل عامل ضغط سياسي واجتماعي مؤثر في العملية السياسية.

٧. تبين الدراسة أن القيم الاجتماعية لا تمارس تأثيرها على الأفراد العاديين فحسب، بل تمتد إلى صناع القرار أنفسهم، إذ غالباً ما يراعي المضمون القيمي في اتخاذ القرارات وصياغة التشريعات، حتى لو تعارض ذلك مع التوجهات السياسية للحزب أو الكتلة البرلمانية، مما يعكس سلطة القيم على الفعل السياسي.

٨. تؤثر الأيديولوجيات الدينية والقومية كمنظومات قيمية فرعية في صياغة السياسات العامة، ويظهر ذلك بوضوح بعد عام ٢٠٠٥، إذ برزت هذه القيم كمرجعيات أساسية للقرارات السياسية، ولا سيما في مجالات التعليم، والتشريع، والسياسة الخارجية.

- **الشكر والتقدير:** يرغب المؤلفين في التعبير عن تقديرهم لكل من زودهم بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.
- **تضارب المصالح:** يقر المؤلفان بعدم وجود أي تضارب في المصالح يتعلق بهذا البحث.
- **التمويل:** لم يحصل هذا البحث على أي تمويل من أي جهة حكومية أو خاصة.
- **مساهمة الباحثين:** قام الباحث رهوان بروار كبير بإعداد هذا البحث وكتابته وتحليله، تحت إشراف الأستاذ المساعد الدكتور أمين فرج شريف، الذي قدم الملاحظات الأكاديمية أثناء مراحل الإعداد، وراجع المسودة النهائية للبحث.

**المصادر**

١- أبو الغار، إ. (١٩٨٤). علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي. القاهرة، مصر: مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

٢- أحمد، س. س. (٢٠٢٣). المجتمع العراقي ٢٠١٥-٢٠٢١ دراسة في السوسيولوجيا السياسية. المجلة الدولية للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٣(٢)، ٣٣٢-٣٥٨.

https://www.ijrssh.com/admin/upload/28%20Dr.%20Sundus%20Sarhan%20Ahmed%2001646.pdf

٣- أقاري، س. (٢٠١٩). تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية. مجلة مدارات سياسية، ٣(٢)، ١٩-٣٧.
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/429/3/2/132310

٤- أندرسون، ج. (٢٠٠٧). صنع السياسات العامة (ع. الكبيسي، ترجمة، الطبعة الثالثة). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٥- استيتية، د. م. (٢٠٠٨). التغير الاجتماعي والثقافي (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

٦- استيتية، د. م. وسرحان، ع. م. (٢٠١٢). المشكلات الاجتماعية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

٧- اسحاق، خ. ومالك، م. (٢٠٢٠). العوامل الثقافية المؤثرة على القائم بالاتصال في العلاقات الدولية. مجلة الباحث الإعلامي، ١٢(٤٨)، ٢٧-٤٦.

https://abaa.uobaghdad.edu.iq/index.php/abaa/article/download/579/613/4590

٨- بدوي، م. ط.، مرسي، ل.، ثابت، ع.، إسماعيل، ق.، منصور، م.، & ماضي، ع. (٢٠١٣). النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر.

٩- بركات، ح. (١٩٩٨). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (الطبعة السادسة). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠- تركي، أ. وبوبيدي. (٢٠٢١). دور النظام السياسي في تعزيز قيم الانتماء لدى أفراد المجتمع. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ١٠(١)، ٢١٣-٢٣٦.

https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/116/10/1/149788?utm_source=perplexity

١١- الجدة، م. أ. (٢٠١٥). آثار تحول القيم السياسية في العراق دراسة تحليلية لفترة ما بعد الاحتلال. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، ٢١(٩١)، ٥٥٣-٥٧٦.

View of Effects of shifting political values in Iraq An analytical study of the post-occupation period

١٢- الحسين، أ. م. (٢٠٠٢). مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

١٣- الحمصي، ج. ح. (٢٠٢٣). فقه السياسات العامة: نحو دولة ومجتمع الخير المشترك. فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

١٤- حسين، س. إ. (٢٠١٤). مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة. بغداد، العراق: مكتبة السنهوري.

١٥- خشيم، م. ع. أ. (٢٠٢١). نظريات السياسة العامة. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

١٦- خضر، س. ح. وأحمد، ن. ز. (٢٠٢٠). أسباب حراك تشرين ٢٠١٩ في العراق. مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٤(٢٦)، ٢٣١-٢٥٩.

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/07/647d68e200eb4f33adeefa04a51fffe6.pdf

١٧- الخزرجي، ث. ك. م. (٢٠٠٤). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

١٨- الدعجه، ح. ع. (٢٠١٩). صنع السياسات العامة. عمان، الأردن: وزارة الثقافة.

١٩- دن، و. ن. (٢٠١٦). تحليل السياسات العامة (ر. ب. ع. السدحان، ترجمة، الطبعة الخامسة). الرياض، السعودية: معهد الإدارة العامة.

٢٠- الرفاعي، م. ح. (٢٠٢١). السياسة العامة تنظيم وتقويم. جدة، السعودية: شركة تكوين للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١- زهران، ح. ع. (١٩٨٤). علم النفس الاجتماعي (الطبعة الخامسة). القاهرة، مصر: دار عالم الكتب.

٢٢- صالح، ق. ح. (٢٠١٦). الشخصية العراقية من السومرية إلى الطائفية. بيروت، لبنان: دار العرب للنشر والتوزيع؛ الدار العربية للعلوم ناشرون. ٢٣- عبد القوي، خ. (١٩٨٨). دراسة السياسة العامة. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٤- عبد الكريم، ص. ع. وحامد، ع. ف. (٢٠٢٢). قيمة المبادئ العامة للقانون في التشريع والقضاء: دراسة تحليلية في فلسفة القانون المدني. مجلة العقد الاجتماعي، ٢(٣)، ٢٧١-٣٠٨.

https://clr.gov.krd/wpcontent/uploads/2022/04/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-20-12-2021.pdf

٢٥- عبدالله، ث. ف. (١٩٩٧). آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٦- العبيدي، م، ف، م. (٢٠١٩). مقاربات نظرية في السياسات العامة. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية:

٢٧- عكاشة، م. وشفيق، م. (١٩٩٨). السلوك الاجتماعي: قراءات في علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته. مصر: دار برنت للطباعة والتصوير.

٢٨- علي، م. أ. ح. (٢٠٢١). دور القيم في تكوين السلوك السياسي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية.

٢٩- الغرباوي، م. (٢٠٠٨). التسامح ومنابع اللاتسامح: فرص التعايش بين الأديان والثقافات. بغداد، العراق: الحضارية للطباعة والنشر.

٣٠- الفهدواي، ف. خ. (٢٠٠١). السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٣١- مدبولي، م. ع. (٢٠٢٣). تحليل السياسات والتشريعات التربوية. بلا ناشر.

https://archive.org/details/analysis_of_educational_policies

٣٢- مرعي، م. ف. والمبارك، ف. ض. (٢٠٢٠). السياسات العامة والحكومات المحلية. بغداد، العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

٣٣- المنوفي، ك. (١٩٨٥). نظريات النظم السياسية. الكويت: وكالة المطبوعات الكويت.

٣٤- نويمي، م. ب. (٢٠٢٤). النظم السياسية. الدوحة، قطر: وزارة الثقافة القطرية.

٣٥- الوردي، ع. (٢٠٠١). شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث (الطبعة الثانية). لندن، المملكة المتحدة: منشورات دار ليلى.

٣٦- الوردي، ع. (٢٠٢١). دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. بيروت، لبنان: مركز القراءة للموسوعات.

٣٧- الوريكات، م. ع. (٢٠١٦). أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية (رسالة ماجستير). كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٣٨- الوزان، ع. ع. (٢٠٢٠). انتفاضة تشرين في العراق عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ وكيفية تعامل الحكومة العراقية ووسائل الإعلام والمواقع الاجتماعية معها. مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، (٤)، ٦١-٨٧.

https://jcts.journals.ekb.eg/article_135279_04a6fd7955c45c197ec80bbb8aaa9b91.pdf

٣٩- ياغي، ع. (٢٠٠٩). السياسات العامة: النظرية والتطبيق. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٤٠- اليسوعي، ل. م. (١٩٣٧). معجم المنجد (الطبعة التاسعة). بيروت، لبنان: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.

٤١- Durkheim, É. (1922). De la division du travail social (4th ed.). Paris: Librairie Félix Alcan.

٤٢- Dye, T. R. (2014). Understanding public policy (14th ed.). Harlow: Pearson Education Limited.

٤٣- Easton, D. (1965). A systems analysis of political life. New York: John Wiley & Sons.

٤٤- Easton, D. (1965). The Political System: An Inquiry into the State of Political Science (4th ed.). New York: Alfred A. Knopf.

٤٥- Jann, W., & Wegrich, K. (2007). Theories of the policy cycle. In F. Fischer, G. J. Miller, & M. S. Sidney (Eds.), Handbook of public policy analysis: Theory, politics, and methods (pp. 43–62). Taylor & Francis Group.

٤٦- Kluckhohm, C. (1951). Values and value-orientations in the theory of action: An exploration. In T. Parsons & E. A. Shils (Eds.), Toward a general theory of action (pp. 388-433). Harvard University Press.

٤٧- Muers, S. (2018). Culture, values and public policy. Institute for Policy Research, University of Bath. https://www.bath.ac.uk/publications/culture-values-and-public-policy /attachments /CultureValuesandPublicPolicy.pdf

٤٨- Umran, Z. M., & Klioy, L. K. (2024). A geopolitical analysis of indicators of democratic transformation in Iraq (Indicator of the supremacy of democratic political culture as a model). Pakistan Journal of Life and Social Sciences, 22(1), 3666-3671. https://doi.org/10.57239/PJLSS-2024-22.1.00267